

## اقتصاد

## «الجمارك» لـ«الوطن»: معمل يتاجر بالمواد الأولية «المخالفة» ولا يملك تراخيص!

إدارة الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط معمل لصناعة الكيماويات في حمص يستخدم مواد أولية مخالفة، إذ عادة ما يتم استيراد هذه المواد من قبل بعض المنشآت الصناعية المتخصصة في فترة المياه، لكن ما حدث في المعمل أنه تم ضبط كميات كبيرة من بعض المواد الأولية بقصد الاتجار بها وبيعها في السوق من دون امتلاك تراخيص أو بيانات خاصة بهذه المواد، وتم تنظيم قضية ومخالفة بحق المعمل، بينما تعمل إدارة المعمل للمصالحة على المخالفة وفق الآلية ونظام العمل لدى الجمارك.

ولفت المصدر إلى أن الجمارك مهتمة بقضية معمل الألبان والأجبان الذي يستخدم مواد مخالفة للمواصفات في منطقة صحنيا، حيث شغعت الضابطة برادين في المعمل، وسحبت العديد من العينات، ويتم التحقق من مصدر المواد المستخدمة في صناعة منتجات هذا المعمل بقصد معرفة مصدرها وبلد المنشأ وكيفية دخولها إلى سورية ووصولها إلى المعمل.

ويبين المصدر أن هناك حالة تشدد في التعامل مع المهربات وخاصة عند المناطق الحدودية والمعابر والطرق الأساسية للتهريب، وهذا إجراء مستمر ويتناغم مع ضرب المهربات وتحجيف ظاهرة التهريب بالتعاون مع العديد من الفعاليات الاقتصادية بهدف مصلحة الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة والمنتج المحلي، وأن الحملة على المهربات شاملة في كل المحافظات، وعنوانها «مكافحة التهريب».

وأكد أن هناك نتائج حققها الحملة في الكثير من المحافظات، وخاصة حماة التي باتت مؤخراً تشكل أهم المعابر والممرات للصناعة التركية المهربة، حيث يتم العمل على تخزينها في مستودعات ومن ثم نقلها للأسواق المحلية بدمشق وغيرها من المحافظات السورية، مبيناً أن الضابطة الجمركية حرت خلال الأيام الأخيرة الكثير من أوامر التحري شملت العديد من المناطق وخاصة دمشق وريفها، وأن الكثير من المهربات التي تم ضبطها هي مواد غذائية، وأدوات صحية ولوازم وشكايات والنيسة أطفال، إضافة للعديد من المواد والبضائع المهربة ذات المنشأ التركي.

ويبين أنه يتم العمل وفق لجان مركزية في مختلف المحافظات برئاسة الناطق وعضوية غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاد المصدرين والخسوف والجمارك لوضع قاعدة بيانات للمواد التي يتم تهريبها وإيجاد حلولة خاصة بها، وأن هناك المزيد من الإجراءات والخطط الاستثنائية التي تعمل عليها الجمارك للتعامل مع مختلف قضايا التهريب، وخاصة قضايا تهريب المواد التي ترتبط بسلامة المواطنين بشكل مباشر.

الوطن

يبدو أن لجنة إصلاح التشريعات الضريبية متوقفة عن العمل، رغم الحديث الدائم للحكومة عن ضرورة معالجة الخلل في التشريعات الضريبية وتوحيدها، إذ كشف عضو مجلس الشعب والحقوقى محمد خير العكام لـ«الوطن» عن عدم اجتماع اللجنة منذ العام تقريباً، من دون معرفة الأسباب أو أي تصريح من وزارة المالية يوضح سبب ذلك، مضيفاً: «يبدو أن وزارة المالية لا تريد لهذه اللجنة أن تنجز شيئاً مهماً في هذا الخصوص، وأنه ليس لديه أي معلومات فيما إذا ما تم حل هذه اللجنة أو تم استبدالها أو التراجع عن مهمتها أو تجديدها، رغم أن الوزارة كانت تصرح دائماً أنها تريد لهذه اللجنة أن تحقق إنجازات».

ويبين العكام وهو عضو في اللجنة أنهم كانوا قاطب قوسين من تحقيق نتائج وإنجازات تشريعية مهمة، ولكن نفاذاً أعضاء اللجنة بعدم توجيه أي دعوة لهم لحضور الاجتماعات أو إبلاغهم بأي تقرير حول ذلك.

وفيما يخص مشروع قانون البيوع العقارية، أوضح العكام أنه مشروع قانون ضريبة، لإعادة النظر في الضريبة

## قانون البيوع العقارية مهم لكن العديد من الخلافات حوله

## العكام لـ«الوطن»: لجنة إصلاح التشريعات الضريبية

## لم تجتمع منذ سنة من دون معرفة الأسباب



تدريجياً إلى نظام الضريبة العامة على الدخل، وإن كانت هناك بعض الصعوبات لتحقيق ذلك، ومنه لا بد من إجراءات سريعة على قانون ضريبة الدخل الحالي بسبب تغير قيمة العملة الوطنية، وهو ما يستلزم تعديل الحد الأدنى المعفى من الضريبة، سواء على الأرباح أو على ضريبة الرواتب والأجور، وهي حاجة ملحة، ولا بد من إعادة النظر سريعاً في الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل في الأجور والرواتب، وإعادة النظر في شرايح هذه الضريبة لتخفيض عدداً وجعلها شرايح منتظمة، ولا تكون أكثر من ٤ أو ٥ شرايح على الأكثر، ولا يتعدى معدل الشريحة الأخيرة ١٥ بالمئة من الأجر الشهري.

ويرى العكام أن هذه التعديلات الملحة هي التي تعيد التوازن للرواتب والأجور، خاصة بعد الزيادة الأخيرة، مقترحاً أن يكون الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل في الرواتب والأجور ٥٠ ألف ليرة، واعتبر أن تقلص الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل في الرواتب والأجور من ٢٦٠ ألف ليرة إلى ١٥ ألف ليرة بعد زيادة الرواتب والأجور الأخيرة غير معقول في ظل الارتفاعات السريعة الحاصلة على مختلف المواد والسلع في السوق.

يشاع حول معدلات ضريبية على المبيعات (العقارية) بحدود واحد بالألف غير مطروق، وأن اللجنة كانت تتجه لإنجاز مشروع ضريبة عامة على المبيعات بحدود ٢ بالمئة وأكثر من ذلك، من قيمة المبيع، «لكن المشروع توقف لأسباب لا نعلمها».

وأضاف العكام: «من الأولى اليوم تعديل قانون ضريبة الدخل، ومن ثم رسم الإنفاق

المفروضة على البيوع العقارية وتعديل الأسعار بما يتماشى مع الأسعار الراجحة في السوق العقارية، لكن هذا التعديل يحتاج لبيئة عمل وتعاون عدة جهات حتى يمكن الانتقال له وتطبيقه، ومع أن مشروع قانون البيوع العقارية مهم، لكن هناك العديد من الخلافات تدور حول المعدلات الضريبية، مبيناً أن ما

## سنجر: خطوة متأخرة

## الحكومة تدعم أسواق «الجمعة».. وسليمان لـ«الوطن»: لن تخضع للضرائب وستشارك فيها «السورية للتجارة»

إحسان العبودي



صبر معاً وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رشعت سليمان لـ«الوطن» بأن قرار اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء تخصيص ساحات في المدن والبلدات وكافة الوحدات الإدارية لإقامة أسواق جاء في الوقت المناسب، لافتاً إلى أن هذا الأمر موجود في كل دول العالم.

وكشف سليمان أن هذه الأسواق سوف تكون موجودة يوم واحد في الأسبوع، بحيث يكون يوم عطلة، بغرض عدم تعطيل مصالح المواطنين، وخاصة أنها سوف تكون في أهم شوارع أو منطقة في المدينة ليسهل الوصول إليها، مبيناً أن هذه الأسواق لن تكون خاضعة للضرائب، وبالتالي سوف تسهم هذه الأسواق في تخفيض الأسعار، مشيراً إلى مشاركة المؤسسة السورية للتجارة في هذه الأسواق.

وحول إمكانية وجود مواد مهربة أو أن تتحول هذه الأسواق إلى في قسم منها إلى سوق لتصريف مواد منتهية الصلاحية أو متدنية الجودة، استبعد سليمان هذا الموضوع، مؤكداً أن هذه الأسواق سوف تكون خاضعة للرقابة التموينية ورقابة المكتب التنفيذي في المحافظة للتأكد من سلامة المواد المباعة، منوهاً بأن هذه الأسواق سوف تتمتع بأسعار منخفضة مع إمكانية إدخال مواد مستعملة لبيعها في هذه الأسواق.

من جانبه، رأى الباحث الاقتصادي

بهدف الرسوم والضرائب، وقررت اللجنة الاقتصادية مؤخراً تخصيص ساحات في المدن والبلدات وكافة الوحدات الإدارية لإقامة أسواق شعبية مؤلفة من قسمين، يضم الأول تشكيلة من الخضراوات والفواكه، في حين يضم القسم الثاني المواد التموينية والاستهلاكية، بحيث يتم تخصيص هذه الساحات للفلاحين والمنتجين لبيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين، على أن يقوم رؤساء الوحدات الإدارية ومدبرو المناطق والمدن بتأمين مستلزمات هذه الساحات والتسهيلات اللازمة للفلاحين والمنتجين لعرض منتجاتهم فيها بما يحقق فكرة وصول المنتجات من المنتج إلى المستهلك مباشرة، من «المنتج إلى المستهلك» مباشرة، وهناك اجتماع قريب سيتم بين وزارتي التموين والإدارة المحلية والمحافظين لوضع الآلية التنفيذية لإقامة هذه الأسواق.

متخصصة دائمة لتكون ذات فائدة وبأسعار مقبولة. أما من ناحية قدرة هذه الأسواق على تخفيض الأسعار في الأسواق، فبين سنجر أن زيادة العرض يؤدي إلى تخفيض الأسعار، لكن قبل ذلك لا بد من القضاء على الاحتكار وإلغاء التناقضات بين القرارات المتخذة، داعياً إلى ضرورة النظر بالرسوم الضريبية على حلقة التوزيع كاملة بدءاً من المستورد وصولاً إلى تاجر التجزئة للمساهمة بخفض الأسعار. وأوضح مصدر في غرفة تجارة دمشق أن الغرفة غير قادرة على دعم هذا النوع من المشاريع، كونها بالأصل مسؤولة عن دعم التجار الذين يمتلكون سجلاً تجارياً ولمزمن بتسجيل عمالهم في التأمينات ودفق الضرائب والرسوم، وبالتالي من غير المنطقي دعم أصحاب «السمطات» غير المكلفين

ماهر سنجر أن هذه الخطوة جاءت متأخرة، وخاصة أن السورية للتجارة لم تتمكن من تخديم السكان، بدليل الإزدحام الشديد وعدم رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة من قبلها، والتي تعتبر ذراع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السوق. وأشار إلى ضرورة الابتعاد عن العشوائية وتنظيم الساحات بطريقة صحيحة، مما يسهل دخول وخروج البضائع من الساحات، بدلاً من تحولها إلى بسطات ملتصقة ببعضها البعض، داعياً إلى تنظيم هذه الساحات بشكل حضاري مع دراسة تأثيرها على البيئة المحيطة، ولا بد من التفكير بقرارات كهذه فيما إذا كانت حلاً دائماً أو مؤقتاً، لافتاً إلى أنه في حال اعتمادها كحل دائم، فمن الأفضل أن يتم التواصل مع وزارة الإدارة المحلية بهدف بناء أسواق

## الأولوية لتاريخ التسجيل الأقدم

## «محروقات»: توزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة بدأ في دمشق

إحسان محفوظ

في الوقت الذي كثرت فيه التساؤلات والاستفسارات من المواطنين عن موعد البدء بتوزيع الدفعة الثانية من مادة مازوت التدفئة، علمت «الوطن» من مصادر في شركة «محروقات» أنه تم البدء فعلياً بتوزيع الدفعة الثانية الأسبوع الماضي، ووصلت إلى ٢٠٠ عائلة في اليوم الأول فقط، أي إن الكمية التي وزعت أكثر من ٤٠ ألف لتر.

ولفت المصدر إلى أن الأولوية بتوزيع الدفعة الثانية لتاريخ التسجيل الأقدم، مشيراً إلى أن توزيع الدفعة الأولى لن يتوقف، وسيتم الاستمرار بتوزيعها على العائلات حتى وصول المادة لكل مستحقيها، مبيناً أنه كان من المقرر البدء بتوزيع الدفعة الثانية بداية شهر شباط الجاري، لكن سبب التأخير يعود لتأخر وصول لوازم توزيع المازوت على المدارس في دمشق من قبل وزارة التربية.

وأكد المصدر أن مادة مازوت التدفئة متوفرة وليس هناك أي نقص في المادة وستصل الدفعتان الأولى والثانية إلى جميع مستحقيها في دمشق.

وفي محافظة القنيطرة، كشفت المصادر عن البدء بتوزيع الدفعة الثالثة في المحافظة، لافتة إلى أن حصة المواطن في كل دفعة ١٠٠ لتر.

وبيّنت المصادر أن التوزيع يتم من خلال تفعيل كل البطاقات الذكية للعائلات في أحياء المحافظة، حيث يتم التوزيع على هذه العائلات من خلال صهاريج توزع المادة على جميع العائلات. وأشارت إلى التوزيع لا يتم فقط للأهالي القاطنين في المحافظة، بل يتم أيضاً لتجمعات الأهالي النازحين القاطنين في دمشق مثل تجمع السبيبة وحجيرة وتجمع قدسيا وغيرها من التجمعات الأخرى.

ويخصوص ما تم توزيعه من الدفعة الأولى من مادة مازوت التدفئة على العائلات في ريف دمشق، بينت المصادر بأن نسبة الإنجاز بخصوص توزيع الدفعة الأولى وصلت لحدهود ٩٥ بالمئة، مشيرة إلى أنه منذ الأول من أيلول الماضي تم توزيع أكثر من ٥٢ مليون لتر كدفعة أولى.

وأوضحت المصادر أنه تم البدء بتوزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة منذ ٢٥ الشهر الماضي ويتم حالياً توزيع ما يقارب ٥٠٠ ألف لتر يومياً على العائلات.

## الجزء الثاني من «محطات في الاقتصاد السياسي الدولي» بتوقيع الدكتور قحطان السيوفي

## ثلاث سنوات من عمر الحرب على سورية بعين الخبير الاقتصادي

الوطن

أصدرت الهيئة العامة للكتاب الجزء الثاني من كتاب «محطات في الاقتصاد السياسي الدولي زمن الحرب على سورية» للباحث الاقتصادي الدكتور قحطان السيوفي، منضمماً أوراقاً وأفكاراً ومواقف، ومحطات في الاقتصاد السياسي الدولي، والإقليمي، والمحلي، ترصد الأحداث الكبرى، وتلقي الضوء على مواضيع ذات صلة بالتغيرات الجيو سياسية والاقتصادية في العالم والإقليم وسورية على امتداد مسار زمني من عام ٢٠١٦ وحتى بداية عام ٢٠١٩.

يقع الكتاب في ٥٦٧ صفحة، مشتملاً على ١٢٦ عنواناً، من أبرزها تلك التي تناولت أحداث تعزيز ظهور القطبية الثنائية العالمية ممثلة بالتوافق الروسي الصيني كتحالف جيوسياسي- اقتصادي يصبى محاولات الهيئة السياسية والاقتصادية الأميركية، الصراعات المضادة في أشكالها لأفكار العولمة، وبروز ظاهرة اليمين المتطرف، أو ما سمي بالشعبوية في المجتمعات الغربية، وكانت المفاجأة الأكبر التي أتت إلى وصول رجل أعمال إلى سدة الرئاسة الأميركية (دونالد ترامب)، رئيس تنقصة الخبرة، متهور، شعبي، يكره الأجانب، يرفع شعار



أميركا أولاً في إطار الحماية، والاعولمة، كما شهد العالم في تلك المرحلة تكثيف العمل لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.



ويسلط الباحث الضوء على تصاعد ظاهرة الإرهاب العالمي التي أسهمت في إيجاده، تاريخياً ولا تزال تدعسه، الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها في الشرق الأوسط

الذين مولوا الإرهاب، ونشروا الفوضى الخلاقة في عدد من الدول العربية، كما بدأ الإرهاب يرتد على صانعيه في الغرب والشرق الأوسط.. وكان الحدث الأبرز في هذه المرحلة انتصار الجيش العربي السوري الذي استرد قسماً من الأراضي السورية التي احتلتها التنظيمات الإرهابية والدول الداعمة لها، كما بين أن إدارة الرئيس الأميركي ترامب الشعبية تواجه تحديات وصراعات داخلية، وسياسة خارجية تمتاز بأنها متقلبة ويتقصها الكثير من مفاهيم الدبلوماسية الناعمة، وتعيش على وقع الإخفاقات، ويزعم ترامب أن أميركا تنفق المليارات لحماية الحلفاء الناكرين للجميل، لذلك يطلب أموالاً مقابل حماية أتباع أو حلفاء أميركا في العالم، ويشفق أموال نطف الحلفاء في الخليج، وأصبح شعار ترامب (أميركا أولاً) يهدد ليس فقط التحالف الغربي وإنما الاقتصاديات العالمية والمنظمات الاقتصادية الدولية، ناهيك عن العقوبات الاقتصادية الكبدية التي تفرضها الإدارة الأميركية على بعض الدول لأسباب سياسية.

ويسلط الباحث الضوء على إجراءات سياسات ترامب الشعبية الانعزالية العدوانية، وشن حرباً اقتصادية على حلفائه وأعدائه، مرجعاً على مساعدة ترامب للكيان الصهيوني في تزوير التاريخ، وممارساته العنصرية، ليصدر قراراً بخلق السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة،

وقراره الاعتراف بسيادة الكيان الغاصب على الجولان السوري المحتل وهذه جرائم عصر نصريه تكسر شرعنة الاحتلال وإرهاب الدولة وتستخيب القوانين الدولية.

ورأى الباحث في الكتاب أننا نعيش زمناً عربياً مرأ وديناً، تتعرض فيه الأمة العربية ومشروعها النهوض العربي المؤامرة تحالفت فيها أميركا وإسرائيل ودول إقليمية عربية وغيرها، دعمت ومولت ما يسمى بـ«الربيع العربي» والإرهاب لتدمير دول عربية جمهورية، لكن سورية المقاومة صمدت مع حلفائها، وهزمت الإرهاب وأسقطت المؤامرة، لتستعيد أمنها ووحدة أراضيها، وتبقى سورية بشعبها وجيشها صامدة، وعاصمتها دمشق منارة للفتح النهوض القومي.

وختم الباحث كتابه بمحطة عن العقوبات الاقتصادية الغربية على سورية، كحجف للاحتكار واعتماد الموارد الوطنية، مبيناً أن العقوبات الاقتصادية نوع من تبعات أسلحة الدمار الاقتصادي تفرضها دول الغرب الأميركي الأوروبي على دول أخرى كحصار اقتصادي لتنفيذ نهجها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، وفي عالم اليوم هناك العديد من الدول التي عانت من تبعات العقوبات الاقتصادية الغربية، كوبا، إيران، روسيا، كوريا، وسورية وفنزويلا، لكن الوقائع أظهرت إخفاق هذه العقوبات.